مجلة التمكين الاجتماعي
المجلد 03 / العـدد 01 / مارس 2021 / ص ص 243 - 258
Journal home page: https://sej-lagh.com
ASJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/644

الزعامات السيادية بالبلاد التونسية زمن الاستعمار الفرنسي: الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف نموذجا

Sovereign Leaderships in Tunisia during the Colonial Era: The Case Study of Habib Bourguiba and Saleh Ben Youssef

رمزي تاج
Ramzi Tej
المعهد العالي للغات بقابس (تونس)، ramzi.tej@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/01/14 تاريخ القبول: 2021/03/22 تاريخ النشر: 2021/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الخوض في موضوع طالما أسال الكثير من الحبر رغم طرحه على بساط البحث في مناسبات عدّة، والمتمثّل في جدلية السيادة والزعامة، وذلك قصد تقديم تعريفات دلالية – مفاهيمية للظاهرتين تمكّن الباحث من حسن توظيف المصطلحين وفق ما يتماشى مع مجال بحثه، هذا من ناحية، وحتّى يتجنّب السقوط في العموميات والخلط في التوظيف من ناحية أخرى. ويعزى التطرّق إلى مسألة الخلاف القائم حول مفهومي الزعامة والسيادة إلى الاستعمالات الرائجة والمغلوطة التي أصبحت جزءا لا يتجزّا من الواقع المعيش، ذلك أنّ التماهي في المعنى الاصطلاحي لدى عامّة الناس جعل المصطلحين يتنزّلان ضمن السياق ذاته خلاف ما نادى به المختصّون في اللّغة كما سنرى قريبا. ويعود هذ الخلط إلى صعوبة الفصل بين المعنيين لدى العامّة الذين استأنسوا اعتمادهما للدلالة على الشيئ ذاته، بيد أنّ واقع الحال يربط مسألة الزعامة بالشخص الباحث عن القيادة وفرض السيطرة، في حين أنّ السيادة هي مسألة تتجاوز صفة المفرد لتتعلّق بالدولة كما سنرى.

ولذلك حاولنا في هذه الورقة البحثية إقامة دراسة مقارنة بين رمزين من رموز المقاومة النخبوية التي وسمت تاريخ البلاد التونسية زمن الاستعمار الفرنسي، وتحديدا خلال الفترة الممتدة من نهاية عشرينيات القرن العشرين حتّى أواخر خمسينيات القرن ذاته، محاولة فهم الجدل الذي ساد خلال تلك الفترة وحتى السنوات الأخيرة من تاريخنا المعاصر حول الشخصية الأحق في تزعّم المشهد السياسي، وتقلّد منصب الزعيم وتسيير شؤون البلاد والعباد.

كلمات مفتاحية: المسار الأكاديمي، التكوين السياسي، التناقض الإيديولوجي، التّاريخ المقارن.

ABSTRACT

The present paper seeks to study the questions of sovereignty and leadership which have been the subject of a long – standing debate among researchers. It provides an account of conceptual and semantic clarifications on sovereignty and leadership for their appropriate use by researchers. The dispute over these concepts was due to a number of popular and false widespread uses. For the majority of people, congruity in their idiomatic meanings makes the two concepts similar, which has been contested by experts in philology.

Sovereignty is often mistakenly linked to a single person who is looking for command, leadership and dominance. This study seeks to go beyond attributing sovereignty to individuals. It rather aims at relating sovereignty to the State as a whole. Consequently, areas of use of each concept are identified so as to permanently end such confusion.

Keywords: Academic path, Political training, Ideological discrepancies, Comparative history.

- المؤلف المرسل: رمزي تاج، ramzi.tej@yahoo.com

1- مقدّمة:

مثلت الحقبة الاستعمارية أواخر القرن التاسع عشر نقطة التحوّل الجذرية التي غيرت مجريات الأحداث الاجتماعية والسياسية في البلاد التونسية، حيث شهدت البلاد منعرج تاريخها، الأمر الذي جعل الساحة السياسية تعرف حراكا غير مسبوق، وتحديدا أواخر ثلاثينيات القرن العشرين حتّى ستينيات القرن ذاته.

وطفت على السطح خلال الفترة ذاتها عديد الظواهر الاجتماعية، ومن أهمّها قضية "الزعامة"، أو "السيادة" التي كانت لها تداعيات عدّة على البلاد التونسية. وتعتبر فكرة "الزعامة" من أكثر القضايا إثارة للفتنة والنعرات القبلية لذلك يكون من المهم الخوض فيها قصد فهم ملابساتها ودوافعها، خاصّة في الفكر السياسي التّونسي الحديث والمعاصر، وذلك من خلال التّعريج على شخصيتي الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف.

ويندرج هذا البحث ضمن خانة المسائل التّاريخية التي تحاول تقديم قراءة محايدة بأسلوب مقارن لمسألة "الزعامة" بعيدا عن السرد. وقد جرتّنا أهمية المسألة، رغم أنّها أُشبعت بحثا من طرف المؤرّخين، إلى طرح التساؤلات التّالية:

- ما أهمّ الدلالات اللغوية والاصطلاحية التي عنيت بمفردات الزعامة والسيادة؟
- ما الأسباب القادحة للخلاف البورقيبي – اليوسفي خلال أواخر أربعينيات القرن العشرين؟
- إلى أي مدى يجوز الحديث عن زعامات سيادية في البلاد التّونسية زمن الاستعمار الفرنسي؟

وتتنزّل هذه الورقة البحثية ضمن سياق المسائل السياسية ذات الصلة المباشرة بالحقبة الاستعمارية أواخر القرن التاسع عشر التي شهدت اتّساع رقعة الحراك الاستعماري من ناحية، وميلاد نواة للمقاومة بشقّيها النخبوي والسياسي من ناحية أخرى. ومن هنا تتأتى أهمية الموضوع الذي طالما أثار جدلا واسعا بين أوساط النخب المثقّفة، والسياسية والعامّة التي ترنو إلى الخروج من دائرة التسلّط الأجنبي، إضافة إلى الرغبة التي أبدتها بعض الشخصيات ذات الحظوة والمكانة الاجتماعية المرموقة للمسك بزمام الأمور وتقلّد مناصب الزعامة.

ويهدف هذا البحث إلى محاولة إماطة اللّثام عن الغموض الذي طالما لفّ هذه المسألة، وخاصّة زمن المقاومة المسلحة التي شهدتها البلاد التّونسية مطلع خمسينيات القرن العشرين إلى جانب تحديد سمات الزعامة الواجب حضورها في شخصية الفرد لتقلّد هذا المنصب في ظرف سيطر عليه العنف والخلافات الإيديولوجية الصارخة.

وترتبط أهمية الدراسة كذلك بنوعية الموضوع المتناول بالبحث، والذي جمع بين عديد المتناقضات، سواء المفاهيمية أو السياسية – الإيديولوجية. الأولى من خلال الخوض في جدلية المصطلح والمفهوم، والثانية عبر تعداد التوجّهات السياسية الخلافية بين أطراف منتهجة للسياسة الحوارية وأخرى متبنّية للمسار التصعيدي.

وتستند البحوث التّاريخية في مجملها إلى مناهج علمية دقيقة من شأنها أن تساعد على فهم الموضوع واستيعاب أحداثه، ومن هذا المنطلق ارتأينا توظيف منهجين أساسيين؛ **أولهما:** المنهج التّاريخي، الذي يساهم في منح القارئ أهمّ التّفاصيل والجزئيات التّاريخية المرتبطة بالمسألة وهو ما يمكّنه عقب ذلك من تتبّع الخيط الناظم للأحداث بشكل أكثر سلاسة. **وثانيهما:** المنهج المقارن الذي تمّ توظيفه بغاية ضرب نوع من المقارنة بين كلّ من الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف قصد فهم الأسباب التي جعلت الشعب التّونسي شقّين على طرفي نقيض نتيجة الانتماءات السياسية والإيديولوجية.

ويضيق المجال في هذا السياق لتعداد مختلف الدراسات التي اهتمّت بمسألة الزعامة، وهو ما دفعنا إلى الاقتصار على عدد مقتضب منها لبيان أهمية هذه الظاهرة، وذلك من خلال التطرّق إلى الجوانب التّاريخية المحيطة بنشأتها بالاعتماد على مدوّنات المؤرّخين العرب من قبيل مصنّف (ابن خلدون، 2004) الذي أفاض في الحديث عن كلّ الجوانب التّاريخية للظاهرة.

وخاضت الدراسات، سواء الحديثة أو المعاصرة في تناولها للموضوع في الجوانب المفاهيمية لتحديد معنى دقيق ينأى بالقارئ عن الجدل العقيم الذي طالما لفّ هذه الظاهرة من قبيل دراسة (Bernard,& Ruth, 2008)، أو ما تضمّنته دراسة (Arnold, 2002).

ونجد آخرين خصّصوا جانبا من كتاباتهم لإبراز الأهمية المعرفية والعلمية للظاهرة، وهو أمر أتت على ذكره دراسة (Richard,& Melvin, 1950, p.149-157)، وكذلك (Robert, 1997, p.409-474)، في حين اعتنت أخرى بتحديد خصائص الزعامة من خلال الوقوف على بعض الجوانب المكوّنة لهذه الظاهرة، وخاصّة "الكاريزما" كتلك التي أوردها (Weber, 1971)، أو (Bastos, 2014, p.217-235). ولا تفوتنا الإشارة إلى أهمية الدراسات التي عرّجت على مسألة الزعامة خلال الحقبة التي سبقت التّدخّل الاستعماري قصد الوقوف على أهمّ ملامحها وخصائصها قبيل هذا الحدث، واستعنّا ببعضها بهدف إقامة مقارنة للظاهرة نفسها وتحديد التّغييرات التي طرأت عليها، ونخصّ بالذكر منها (الأحمر، 2009)، و(Sarayarah, 2004, p.58-79).

2- المفاهيم النظرية والمبادئ الجوهرية للنزاعات السيادية زمن الاستعمار الفرنسي:

أثار مفهوما "الزعامة" و"السيادة" جدلا واسعا في أوساط المؤرّخين والمهتمّين بقضايا العلاقات الدولية منذ عقود خلت وولّت، وتواصل الغموض المفاهيمي المتّصل بهذه المصطلحات حتّى الماضي القريب. ورغم تعدّد التعريفات المقدّمة من طرف النخب المثقّفة، من قبيل اللغويين، والفلاسفة إلاّ أنّ الاختلاف والتناقض كانا يعيقان التوصّل إلى تعريف موحدّ يستأصل هذا الجدل من جذوره. (وهبة، 2007، ص 349)

وتزامنت هذه الصعوبة في تدقيق المفهوم مع تعدّد التيارات، والمدارس التي خاضت في المسألة قصد طرح تعريف واضح لكلا المصطلحين، وذلك من خلال محاولة حصر خصائص كلٍّ منهما، إلاّ أنّ الأمر بقي سيان باعتبار أنّ المفهوم في علاقة وطيدة بتطوّر الشعوب، وهو ما يجعل مسألة توحيد التعريفات أمرا بالغ الصعوبة.

2-1- الدلالات الاصطلاحية والمعجمية لظاهرة "الزعامة":

ساد اعتقاد أنّ مفهومي "الزعامة" و"السيادة" يتماهيان ويتقاطعان إلى حدّ كبير على مستوى الاستعمال اللّغوي والاصطلاحي، حيث عُدّا من المفاهيم الجوهرية في معاجم علم القانون والسياسة على وجه التحديد، وهو ما خوّل لغالبية الدول والأنظمة السياسية في مختلف أصقاع العالم بناء مبادئ سيادتها. واتّخذ المصطلحان بعدا أكثر شمولا من خلال اتّصالهما بمختلف أشكال السلطة وتفرّعاتها بدءا بالعائلة، ومرورًا بالقبيلة حتّى بلوغ المجتمع والدولة.

ولا ينفي هذا التصاهر والتقارب المفاهيمي نشوب اختلافات شتّى بين اللّغويين، وفقهاء القانون تمحورت جُلُّها حول ماهية هذين المفهومين وحدودهما. وأسال هذا الخلاف الكثير من الحبر حيث اختلفت الآراء حوله خاصّة فيما يتعلق بالعلاقة الجدلية القائمة بين "السيادة" و"الزعامة" والظواهر الأخرى ذات الصلة بسلطة الفرد وحدود نفوذه.

ودفع هذا التداخل الاصطلاحي، والخلط المفاهيمي المختصّين في علم اللّغة والاشتقاق، ومن لفّ لفّهم إلى تقديم شرح مفصّل، ومفهوم واضح لكليهما وحصر معانيهما الدلالية، وهو ما سنحاول التطرّق إليه والتعريج عليه في محاولة لتسليط الضوء على أهمّ التعريفات المتداولة، دون التدقيق في التفاصيل الجانبية التي من شأنها أن تحيد بنا عن المسار المنشود، وقصد استثمار المصطلحات التي تتلاءم مع مضامين البحث ومقاصده.

وقد تعدّدت المعاني والمفاهيم الدلالية لمصطلح "الزعامة" في معاجم اللّغة وحوت من التعريفات في أصل الفعل "زَعَمَ" ما من شأنه أن يؤدّي إلى سياقات سلبية تحيد به عن الاستعمالات المتداولة، والتي تعكس ما مفاده القيادة والمسك بزمام الأمور

(كيت، 2013، ص 9-13). وجاء في مدوّنة "لسان العرب المحيط" لابن منظور في تعريف اللفظ "زَعَمَ" كونه الظنّ، والكذب بمعنى الحديث الذي لا سند له، والمتناقل ألسنيا على سبيل البلاغ. (ابن منظور، 1993، ص 264-267)

ونجد خلاف ما سبق ذكره عدّةٌ من تعريفات أخرى تضمّنت مفاهيم مخالفة أجمعت في مجملها على أداء معنى "الزَّعْمِ في القول"، والأراجيف والادعاءات بما قد يكون مجانبا للصواب، إلاّ أنّ المتّفق عليه حول مصطلح "زَعِيم" في صيغة المفرد هو القائد والمتقلّد لمنصب الريادة، أي الشخص الموسوم بالثقة والمتكلّم باسم المجموعة، والحائز على احترامهم، والذي إليه ترجع الأمور في اتّخاذ ما هو صائب والمنحدر من الأشراف (ابن منظور، 1993، ص 266)، في حين يعكس المصطلح في صيغة الجمع "زعَمَاء" معنى الكذب والدجل.

والراسخ في الأذهان، والمضمّن في المدوّنات المكتوبة يرجّح انحصار مفهوم "الزَعَامَةِ" في الغالب الأعمّ في معاني القيم الرفيعة، والأصل الشريف والفصاحة في القول، والحظوة في المكانة التي تتوفّر في السيد دون غيره وهو ما يجعله مفضّلا في المقام، ومبجّلا في الرأي ومرموقا في المكانة عاكسا بذلك صورة السيد في أبهى مظاهرها وتجلّياتها.

ويؤكّد التماهي الكبير بين عدد من المصطلحات ذات المفهوم الموحّد ثراء اللّغة العربية، وهو ما يفرض على المختصّ في اللّغة تقديم أدقّ التعريفات وأوضحها قصد تلافي الخلط بينها قدر المستطاع، من ذلك المفاهيم ذات الصلة بمفرد "الزَعِيْمِ" من قبيل "السيد، والرئيس، والضامن أو الكفيل، والتي قال فيها بن فارس تأكيدا على التقارب اللافت في الدلالة الاصطلاحية ما مفاده "زَعَمَ الشَّيْءَ إذا كَفلَ بِهِ، ومن باب الزَّعَامَةِ: وهي السِيَادَة، لأنّ السَيدَ يَزْعُمُ الأمُوْرَ أي يَتَكَفَّلُ بها". (ابن فارس، 2017، ص 10)

ويتّضح من خلال ما تقدّم أنّ فعل الريادة في تولّي مهام المجموعة ليس بالأمر الهين كما يتراءى إلى البعض، وذلك بالنظر إلى التشعّب الذي وسم مصطلح "الزعامة"، حيث لا يمكن، ولو نسبيا، تحديد مفهوم موحّد يرقى به عن دائرة التماهي والتقاطع مع بعض المفاهيم الأخرى، وبذلك لا يجوز الفصل بين غالبية المصطلحات ذات الدلالات المفاهيمية التي تصبّ في خانة واحدة من قبيل ما وقع التطرّق إليه سلفا.

ويفرض البحث في "سوسيولوجية تخيل الزعامة" (الجويلي، 1992، ص 173) الجمع بين المفهُوم وبين الموصُوم "إيجابيا بفعل "الزعامة" في نسق تحليلٍ مُتوازنٍ ومُتوازٍ، وذلك من خلال الخوض في المعاني الدلالية الراسخة في الأذهان والمخزّنة في الصدور في علاقة مفهوم "الزعيم" بالواقع المجتمعي المحيط بالمجموعة وليس التعمّق في دراسة "سوسيولوجيا الزعامة" فحسب.

ويربط غالبية الباحثين معاني "الزعامة" بالعمل السياسي، فالساسة أو أولي الأمر الموكول إليهم النظر في شؤون الرعية والعباد غالبا ما ينزعون إلى القيادة، والترؤس والمسك بزمام الأمور (الأحمر، 2009، ص 61) لفرض الهيمنة، وذلك بناءً على الصفات التي يتمتّع بها "السيد"، أو "الزعيم" المنحدر على الدوام من عائلة لها من المكانة الاجتماعية المرموقة، والحظوة ما يُخَوّل لها تقلّد هذا المنصب.

ويتطلّب الخوض في مسألة الجوانب الاصطلاحية "للزعامة" التعريج على بعض العوامل الموضوعية، والشروط الذاتية التي تدفع الأشخاص إلى التفرّد والنزوع إلى القيادة، والتي كانت سببا وراء نشوء هذه الفكرة في حدّ ذاتها. ولا يرقى إلى الشكّ أنّ مفهوم "الزعامة" ارتبط منذ عقود خلت وولّت بالجوانب المقدّسة (الطعّان، 1981، ص 441)، خاصّة في الحضارات القديمة.

ويعتبر النظام السياسي في جلّ المجتمعات الركيزة، والنواة الأولى لبناء الدولة التي تتطلّب وجوبا وجود "قائد"، أو "زعيم" مهامه السهر على تسيير شؤون العامّة، وتطبيق النظام والقوانين، والنظر في مختلف العلاقات الداخلية منها والخارجية. ويلحظ المتتبّع، والباحث في مفهوم "الزعامة" تغير هذا الأخير مع تغير الأزمان، وتطوّر مبحث التاريخ، فوفق المنظَر الأمريكي "ريتشارد

دافت" "الزعامة" هي"القدرة والموهبة، وفنّ التأثير في الأشخاص لتحقيق أهداف محدّدة"،(الطعان، 1981، ص 441) في حين يرى "بيتر نورث هاوس" أنّها "تمش يمكن من خلاله لفرد أن يؤثّر في مجموعة من الأشخاص لغاية الوصول إلى هدف مشترك". (الطعان، 1981، ص 441)

ويبقى المفهوم الاصطلاحي واحدا وإن تعدّدت النظريات المقدّمة من طرف المهتمين بدراسة هذا التوجّه، من قبيل ما يطرحه الأمريكي "غاري يكل" حيث يعتبر "الزعامة" في شمولها "عملية التأثير التي يقوم بها شخص ما على مجموعة من الأفراد من أجل توجيه، وهيكلة وتسهيل الأنشطة، والعلاقات بين المجموعة، أو المنظمة بهدف تحقيق هدف محدّد أو عدّة أهداف".

وتعطي "أغراس سليم حياوي" التعريف ذاته للمصطلح، والذي جاء بمعنى "القدرة، والإمكانية على معاملة الطبيعة البشرية، أو على التأثير في السلوك البشري لتوجيه جماعة من الناس نحو هدف مشترك بطريقة تضمن بها طاعتهم، وثقتهم واحترامهم وتعاونهم. وبمعنى آخر لا تتمكّن الجماعة من تعيين اتّجاه سلوكها، أو جهودها بدون وجود زعيم لها". (أغراس، 2015، ص 719)

ويجمع السواد الأعظم من الباحثين، والمختصّين في تقديمهم لمفهوم "الزعامة" إلى ارتكاز هذا المصطلح على "مبدأ التأثير" في الآخر، حيث أنّ دور "الزعيم" لا يقوم في الأساس على السلطة، أو السيطرة في حدّ ذاتها، بل تأكيد على مجموع القدرات الاجتماعية، وخاصّة الفكرية للزعيم، إلى جانب التمشيات، والمسارات التي ينتهجها قصد التأثير في الأفراد المكوّنين لنواة المجتمع الخاضع لسلطته وللوصول إلى الهدف المخطّط له.

2-2- ماهية السيادة:

تعتبر النواحي اللّغوية من الضروريات البحثية لتعريف المفردات التي يشوبها الغموض في مختلف البحوث والدراسات الأكاديمية، ويتنزّل البحث لغويا في مصطلح "السيادة" ضمن هذا السياق، وهو مأخوذ من فعل "سَوَدَ"، و"السوَادُ" عند اللّغويين العرب لفظ متعدّد المعاني، بيد أنّه يحيل عادة على معنيين متواترين غالبا ما يقع اللّجوء إليهما كلّما اقتضت الحاجة، هما "الشخص" و"اللون" ويحيل أحيانا على دلالات أخرى حسب السياق الذي يتنزّل فيه كالماء، والتمر، والجبل والعين، والذئب، والمال والحديث والنخيل.

وجاء في "لسان العرب المحيط" "لابن منظور" في تعريف اللفظ أنّه "اسم مصدر مشتق من فعل سَوَدَ: والسوادُ نقيض البياض، سَوِدَ، وسَادَ، واسوَدَّ اسوِدَادًا واسوَدَّ اسودادا وهو أَسوَدُّ (ابن منظور، 1993، ص 224-238). ويلحظ المتمعّن فيما حوته المعاجم وجود شبه، وتماهٍ كبير بينّ مفهومي "الزعيم" و"السيد"، ناهيك أنّ المصطلح الأخير يحمل من المعاني ما قد يوقع في الخطأ، ويدفع البعض إلى الخلط عن غير قصد (مفتي، 1991). ويطلق لفظ "السيد" على المالك، والشريف والفاضل، والكريم والحليم، ومحمل أذى قومه، والزوج والرئيس المقدّم، وأصل الاشتقاق اللّغوي من "سَاد يسُود، واستاد فلان قوما أي خطب فيهم سيدة". (أبن منظور، 1993، ص 224-238).

ولا يخفى أنّ المفاهيم الدلالية للمصطلحات المتعلّقة بالقيادة، و"الزعامة" و"السيادة" تحمل في ثناياها عددا من المبادئ التي تتشابه فيما بينها إلى حدّ كبير، من قبيل وجوب الانحدار من عائلة شريفة رفيعة المستوى، ذات جاه ومال وتحظى بالمكانة الاجتماعية المرموقة، فـ"السيادة" هي خلاصة صفات النبل وروح القيادة. (ابن منظور، 1993، ص 224-238)

والمتّفق عليه عند أهل الاختصاص أنّ المعاني المتواترة في لغة العرب ليست بمعزل عن سياقين رئيسيين، الأوّل أخلاقي ديني في صلة مباشرة بتحديد مفهوم "السيادة"، بما هي مجموع القيم الأخلاقية التي تدور حول مفهوم الفتوى والفروسية التي تعرّف الإنسان الكامل عند العرب، ومنها الكرم والأصل الرفيع، والشجاعة، والفصاحة وإغاثة الملهوف، في حين أنّ السياق الثاني

له دلالة اجتماعية موصولة بمفهوم العشيرة التي تمنح "السيد" نوعا من التفوّق الإداري على عدد من الناس الذين ينتمون إلى المحيط المجتمعي، وتجمعهم حصرا قرابة دموية، ويكون هدف السلطة في هذا السياق الحفاظ على مصالح القبيلة وبقائها، وتحقيق وحدتها الداخلية. (العيسى، 2010، ص 48)

وظلّ هذا المفهوم سائدا صلب الثقافات الشعبية، والمجتمعات القبلية المحافظة على الروابط الضيقة، والقائمة بدرجة أولى على "سيادة" الفرد المتمتّع بدعم الأغلبية والحائز على ثقتها، إلى جانب انتمائه إلى عائلة ذات نسب شريف لها من النفوذ المادي، والمعنوي، وهو ما يخوّل لها المسك بزمام الأمور. (العيسى، 2010، ص 48)

وساد هذا المفهوم في بداياته ضمن المجتمعات الإقطاعية الأوروبية حيث كان النظام الاقتصادي قائما على جدلية "السيد" والعبد، والتي جسدت أرقى مفاهيم الطبقية داخل المجتمع ذاته، وذلك إلى تاريخ أفول سيطرة الكنيسة الكاثوليكية، ونشأة المفاهيم الفكرية، والفلسفية الحديثة أواخر القرن الثامن عشر التي أعطت للمفاهيم "السيادية" دلالات جديدة، وخاصّة على المستوى التشريعي والسياسي. (السنّاري، 2006، ص 770)

ويرتبط مفهوم "السيادة" اصطلاحا ارتباطا وثيقا بالدولة، فهي العنصر المكوّن لها، والضامن لهيبتها، الأمر الذي دفع فقهاء القانون إلى إيلائها جانبا كبيرا من اهتمامهم (بقيرات، 2003، ص 3). ويعتبر "جون بودان" من أوائل الفلاسفة الذين حدّدوا مدلول "السيادة" الاصطلاحي وفصّلوه، رغم أنّ المصطلح سابق بقرون لميلاد هذا الأخير، ويعكس في جوهره صورة الحاكم (صالح، 1998، ص 54). وينفي "بودان" في تناوله للمسألة خضوع "السيادة" للقوانين خلاف الدولة المقيدة حصرا بها، وأنّ "السيادة" مطلقة وغير زائلة عكس حاملها. (بوشعير، 1989، ص 82)

ولا يعدّ "بودان" الوحيد الذي عمل على إيجاد مفهوم شامل "للسيادة" وإعادة هيكلته، حيث قام "توماس هوبز" بتعريفها على أنّها "سلطة ذلك الفرد أو تلك الهيئة الذي، أو التي تمتلك سلطة الإرادة التي تنازلت عنها للأغلبية، في مقابل منح الأغلبية حياة آمنة ومطمئنة". (جلّاب، ودين، 2017، ص 9-10)

ويعتبر مفهُوم "السيادة" وفق المنظور القانوني، مقتبسا عن الكلمة الفرنسية "Souveraineté" التي بدورها مشتقة من اللاتينية "Superaus" وتعني بالأساس "الأعلى". وتعرّف بكونها السلطة العليا لدولة ما، والمنفردة بالقرار والنفوذ على مستوى شؤونها الداخلية والخارجية دون تدخّل أطراف خارجية. (Kleffens, 1953, p.11)

ويعدّ مفهوم "السيادة" في الآن نفسه حديثا نسبيا إذا أخذنا بعين الاعتبار القرن الخامس عشر كتاريخ لبداية الاستعمال الفعلي للمصطلح في فرنسا، بيد أنّ ذلك لم يمنع غالبية فلاسفة اليونان على وجه التخصيص من التطرّق إليه لعلّ أبرزهم "أرسطو" الذي ضمَّنه في مدوّنته "السياسة"، وعرفه على أنّه "السلطة العليا للدولة". (حمدي، 2002، ص176)، وهو تعريف يحمل في طياته ملامح الخضوع الكامل، والطاعة المطلقة إلى قوانين الدولة ونواميسها دون القدرة على إبداء ما يخالف إرادتها. (غضبان، 2005، ص 17)

ولا يختلف اثنان حول التعريف شبه الموحّد للمصطلح، رغم تعدّد المجالات المكانية، والأطر الزمانية، والسياقات التاريخية والتيارات الإيديولوجية، من ذلك ما أورده الفيلسوف، والمفكر "جون جاك روسو" في كتابه "العقد الاجتماعي" إذ عرّفه بمعنى "القوّة، أو السلطة العليا المطلقة في الدولة التي هي فوق الجميع، لأنّها أصلا من أجل الجميع، وتمثّل الإرادة العامّة للشعب، وهي فوق أي إرادة فردية لا تقبل النقاش في حقّها". (Rousseau, SD, p.37-39)

ونجد إلى جانب الاتفاق الحاصل حول الدلالة الاصطلاحية بين مختلف المنظرين، والمفكّرين والفلاسفة الأمر نفسه يتكرّر حول مسألة الملكية المطلقة وتجزئة الملكية خدمة لمصالح شخصية ضيقة واللّتان لاقتا رفضا مطلقا، ويقول "روسو" في

شأن مفهوم "السيادة" وعلاقة بالمسائل المذكورة ما مفاده "أنّ السيادة لا يمكن أن تمثّل، وللسبب نفسه لا يمكن أن تنقسم، إنّما تعكس الإرادة العامّة، وهذه الأخيرة لا يمكن أن تمثّل". (تونسي، 2000، ص 91)

واهتمّ بعض الأعلام العرب بموضوع "السيادة" الذي أسال من الحبر ما استوجب طرحه على بساط البحث، وخصّص "بن خلدون" في مقدّمته حيزا من اهتمامه لتعريفها انطلاقا من البيئة المجتمعية التي عايشها، ومن منطلق درايته بطباع العرب وأنماط حكمهم، فكانت بالنسبة له تجسيدا "للعصبية القاهرة". (غرادين، 2015، ص 16)

ونستخلص من جملة التعريفات التي أوردناها لتحديد الدلالة الاصطلاحية لمفهوم "السيادة"، أنّها احتكرت حيزا كبيرا من اهتمام الباحثين، والمهتمين بشؤون العلاقات الدولية، والقانون الدستوري على حدّ السواء، وذلك في علاقة متينة ومتّصلة بالمتغيرات الظرفية الزمانية منها والمكانية، إلى جانب العادات والتقاليد، وجملة القوانين والمبادئ المسيرة للدول التي على ضوئها يتمّ ضبط مفهوم "السيادة". (نسيب، 1998، ص 84)

ويمكن القول من خلال ما تقدّم أنّ التعريفات اللّغوية للمصطلحات باستطاعتها أن تحمل من المعاني ما ينطبق في جانب منها على أكثر من مصطلح، وهو ما لا نجده بالضرورة مع الدلالات الاصطلاحية للمفردات ذاتها من قبيل "الزعامة" والسيادة"، فالأولى هي فنّ التأثير في الأفراد قصد بلوغ هدف مرسوم سلفا، في حين تعتبر الثانية السلطة العليا للدولة الساعية إلى تحقيق الاستقلالية المطلقة.

3- الخلاف البورقيبي – اليوسفي أنموذجا للصّراع الزعامتي: 1940 – 1956

3-1- الشّخصيات السيادية في البلاد التّونسية خلال فترة الحكم الفرنسي: دراسة مقارنة

اتّخذت البحوث الأكاديمية، والدراسات المتخصّصة من ظاهرة "السيادة" موضوعا للبحث لتحديد المبادئ، والمميزات التي يتوجّب توفّرها في الفرد قصد تقلّد منصب القيادة. وحملت الحقبة التي عاشتها البلاد التونسية خلال أربعينيات القرن العشرين من المتغيرات ما دفع إلى ظهور شخصيات تمتّعت بالحظوة، والمكانة الاجتماعية المرموقة، وهو ما أهَّلها إلى مناصب "الزعامة" للتحكّم في دواليب الدولة، ولو بتفاوت واضح وجلي.

وجسد كلّ من "الحبيب بوقيبة" و"صالح بن يوسف" مشروع "الزعيم" و"السيد" خلال أحلك الفترات التي مرّت بها البلاد التونسية، وتحديدا خلال الأربعينيات وحتّى أوائل ستينيات القرن العشرين أين احتدّ التنافس بين الطرفين لانتزاع االشعبية والمكانة استنادا إلى المشروع الذي يحملانه، وهو ما سنحاول التطرّق إليه، والخوض في تفاصيله لتحديد الخطوات المتّبعة من كليهما لبلوغ هذا المراد.

وتختلف الجزئيات والتفاصيل المتعلّقة بنشأة الأفراد استنادا إلى عدّة متغيرات، وخاصّة المكانية التي تلعب دورا جوهريا في صقل الشخصية. ولئن اختلف عدّة مؤرخين في تحديد الأصول التي ينحدر منها "بورقيبة"، بين من يرجعه إلى أصول ليبية، وآخرين يؤيدون علاقته بالعائلات العربية المهاجرة التي حلّت مع العثمانيين، يبقى المتّفق عليه هو أنّ مولده كان بمدينة المنستير في الثالث من أوت سنة 1903 (السوفي، 2006، ص 15)، وهو ما لم نشهده من طرفهم عند الحديث عن "صالح بن يوسف" حيث اتّفقوا على مكان مولده بجزيرة جربة في 12 أكتوبر 1909 (Benslimane, et al, 1995, p.99-100). ولا ينفي هذا الاختلاف كون الشخصيتين كانتا شاهدتين على فترة طويلة من الحكم الفرنسي.

وتختلف ظروف النشأة والبيئة الاجتماعية اللّتين ستلعبان لاحقا دورا أساسيا، وفاصلا في تحديد ملامح السيادة بينهما، ففي الوقت الذي عانى فيه "بورقيبة" ظروفا اجتماعية صعبة جراء انتمائه إلى عائلة متواضعة متركّبة من ثمانية أفراد (السوفي، 2006، ص 15)، عاش "بن يوسف" حياة الرفاه، حيث كان والده تاجرا من أعيان البلاد. (الشابي، 1990، ص 13)

ويذكر أنّ التناقض الاجتماعي بين الشخصيتين لم يمنع وجود عامل جامع بينهما تجسَّد في رفض التواجد الفرنسي على الأراضي التونسية (سعيد، 2002، ص37). وذلك رغم الاختلاف في الطرائق المعتمدة ولا يختلف الدارس لمسألة الشخصيات السيادية التي وسمت تاريخ تونس المعاصر، على أنّ المقاومة والحرص على طرد المستعمر كانتا السمتين اللتين ميزتا كلّ من "الحبيب بورقيبة" و"صالح بن يوسف". (الشابي، 1990، ص 16-18)

ويوجد تشابة كبير بين الشخصيتين اللّتين غادرتا باتّجاه العاصمة لاستكمال دراستهما، بيد أنّ مرحلتيْ الطفولة والمراهقة لم تكونا متشابهتين، ففي الوقت الذي فقد فيه "بورقيبة" والدته وهو في سنّ الثانية عشرة من عمره، وهو ما دفعه إلى أن يصبح مقيماً في المدرسة الصادقية لغياب من يعيله (سعيد، 2002، ص 45). وعانى مطوّلا من الفقر والحرمان كان "بن يوسف" خلاف ذلك يعيش الرفاه المادي الذي مكّنه من مزاولة تعليمه دون عوائق تُذكر. (الشابي، 1990، ص 16)

ويتّفق المختصّون في السير الذاتية كون العامل الاجتماعي، والتفاوت الطبقي لهما عميق الأثر في نحت شخصية الفرد وصقلها، إلاّ أنّ ذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون المحدّد الرئيسي، أو الجوهري للتفرّد والتميز فمن صلب المعاناة والتهميش يولد التحدّي لكسر حواجز الضعف.

وما من شكٍّ في أنّ المسار الأكاديمي يعتبر إلى حدّ كبير عاملا هيكليا ومهمّا في صقل شخصية الأفراد من خلال اكتساب الملكات الذهنية الكفيلة بتوجيه الأفكار، والاختيارات بشكل أكثر دقّة، وبذلك لعب دور الريادة في الصفوف الأمامية، وهو ما ينطبق على كلّ من "بورقيبة" و"بن يوسف" اللّذيْن كانا لهما الفضل في رسم معالم السياسة التونسية خلال أربعينيات القرن العشرين.

وجمع الزعيمان في مسارهما التعليمي الحديث بين الثقافتين العربية والغربية – الفرنسية، حيث التحق "بورقيبة" بالمدرسة الصادقية سنة 1907 (سعيد، 2002، ص 38)، والتي كانت في قمّة شهرتها، في حين انضم "بن يوسف" إلى مدرسة "ساحة التريبونال" خلاف أخيه الذي التحق بالتعليم الزيتوني. (الشابي، 1990، ص 14-15)

ويعتبر التحاقهما بمعهد "كارنو" دليلا على التقاطع الحاصل بين الشخصيتين في مسار التحصيل العلمي، حيث زاولا تعليمهما الثانوي بهذا المعهد الفرنسي الذي كان هدفه الأساسي الحدّ من تأثير الجامع الزيتوني والمعهد الصادقي، ورغم تحصّلهما على "شهادة الباكالوريا"، تطلَّب الأمر ضعف المدّة المطلوبة بالنسبة إلى "بورقيبة" نتيجة ما ألمّ به من مرض جعله يجد صعوبة بالغة في مباشرة دراسته بشكل مسترسل، على عكس "بن يوسف" الذي أنهى شهادته في السنوات المحدّدة. (Benslimane, et al, 1995, p.99-100)

واستكمالا للعوامل المشتركة التي جمعت كلتا الشخصيتين، سافرا عقب الحصول على شهادة الباكالوريا إلى فرنسا والتحقا بجامعة السربون وتخصّصا في دراسة القانون، ليتحصّل "بورقيبة" سنة 1927 على "دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية" (سعيد، 2002، ص 71)، و"بن يوسف" على "شهادة الحقوق والعلوم السياسية" في جوان 1930. (الشابي، 1990، ص 22)

وزاولا بعد عودتهما من فرنسا مهنة المحاماة، بيد أنّ "الحبيب بورقيبة" عرف إلى جانب كونه رجل قانون بنشاطه الصحفي. وتعتبر بداية الثلاثينيات الحقبة التي شهدت اتّخاذ الرجلين مواقف مخالفة خاصّة على المستوى السياسي – الإيديولوجي، ففي الوقت الذي كانت فيه شخصية "بن يوسف" متوازنة جمعت بين الهوّية والحداثة (الشابي، 1990، ص 14)، كان "الحبيب بورقيبة" أكثر انفتاحا بالنظر لاحتكاكه بأخويه اللّذيْن تأثرا إلى حدّ كبير بمبادئ التعليم العصري. (السوفي، 2006، ص 15-16)

وكان "الحبيب بورقيبة" معجبا كثيرا بما أنجزه الزعيم التركي "كمال أتاتورك"، والتغيرات التي أحدثها إلى جانب قدرته على الإقناع وكسب التأييد (موسى، 2006، ص 46)، وهو ما لا يتّفق مع مبادئ "بن يوسف" صاحب الشخصية الراسخة في الهوية، والمتشبّثة بالعادات والتقاليد المتوارثة عن السلف. وتأصّل هذا الاختلاف الإيديولوجي رغم أنّهما نهلا من المنابع الثقافيّة الغربية نفسها، إلاّ أنّ تأثير التنشئة الاجتماعية كان أكثر حضورا لدى "بن يوسف". (Carlier, 1999, p.183)

وطفى الاختلاف بشكل أكثر وضوحا خلال تسارع نسق المقاومة الوطنية، وتبنّي مسارات مختلفة في المطالبة بالاستقلال حيث كان "الحبيب بورقيبة" مؤمنا بسياسة المرحلية لبلوغ المطلوب (Kraiem, 2002, p.90-99)، وإتباع منهج التريث والتفاوض، كان "صالح بن يوسف" متمسكا بمطلب الاستقلال التام دون مقايضة أو حوار.

ويعكس الاختلاف في التمشّي المنتهج بينهما شخصية كليهما، ففي الوقت الذي تبرز فيه شخصية "بورقيبة" المنادية بالتعالي الفكري، والمتميزة بروح "الزعامة" و"التسيد"، كان "بن يوسف" من المنادين بفكرة الكفاح المسلّح، والنفس الثوري – التحرّري، ورافضا لمقترحات غريمه.

ويخلص المتتبّع لمسار استقلال البلاد التونسية تشكّل شخصيات "زعامتية" على طرفي نقيض سياسيا وإيديولوجيا الأولى براغماتية جسَّدها "الحبيب بورقيبة"، والثانية كلاسيكية متجذّرة في القيم والمبادئ المتوارثة تميز بها "صالح بن يوسف".

2-3- الأسباب القادحة للخلاف البورقيبي - اليوسفي:

تعود أسباب الصراع الذي نشب بين "الحبيب بورقيبة" و"صالح بن يوسف" وفق ما جاء على لسان أنصار التيار "البورقيبي" إلى ما قبل التطرّق إلى مسألة الاستقلال، وبالتحديد إلى منتصف أربعينيات القرن العشرين. ودعم هذا الموقف التكليف الذي حظي به "بورقيبة" للتعريف بالقضية التونسية في المحافل الدولية، إلى جانب التحاقه بمكتب المغرب العربي في مصر (De Cock, 2000, p.362)، مقابل محاولات الإقصاء التي تعرّض لها من طرف "الحزب الدستوري الجديد" الذي تمّت هيكلته بشكل همّش من الدور المناط بعهدته، وهو أمر لاقى رفضا، وتنديدا شديدا من طرف مؤيديه.

ولا يخفى أنّ تواجد "الحبيب بورقيبة" في القاهرة خلال الفترة 1945– 1949 مثّل نوعا من الهزّة التي اعترضت مسار النضال الزعاماتي بينه وبين خصومه، حيث واجه حملات معارضة، وتشويه كانت بشكل غير مباشر خادمة لمصالح الشقّ السياسي المتزعّم من طرف الحبيب ثامر الساعي إلى سحب بساط "الزعامة البورقيبية" بتواطؤ مع أعضاء مكتب المغرب العربي من جهة، وأنصار التيار "اليوسفي" من جهة أخرى.

وسارعت الأطراف الطامحة إلى "الزعامة" إلى سحب سلطة القرار التي كانت لدى "الحبيب بورقيبة" متهمة إياه بالتفرّد بالرأي (Meynier, 1987, p.139-140)، وعزله وتجريده من حقّه في الاطّلاع على القرارات المتّخذة والخطوات التي تمّت برمجتها لمواصلة النهج النضالي.

واعتبر "بورقيبة" الأمر مخطّطا له مسبقا، ودبّر من طرف أنصار "صالح بن يوسف" للإطاحة به، واستبعاده من المشهد السياسي على وجه التحديد من خلال تهجيره إلى المشرق، وتعيين "الحبيب ثامر" مكانه، بيد أنّ الأمر جعل عددا من السياسيين الدستوريين، وعلى رأسهم "علالة العويتي"، و"محمود شرشور"، و"محمود زهيوي" و"الشاذلي قلالة" يتعاطفون مع "الحبيب بورقيبة" ويلقون اللوم على التوجّه المنتهج من طرف "صالح بن يوسف" (Sraieb, 1966, p.208)، وبادروا إلى مراسلته بالقاهرة، وأطلعوه على ما يحاك من دسائس ضدّه من طرف "بن يوسف" و"المنجي سليم". (Silvera, 1951, p.40-44)

وسارع "الحبيب بورقيبة" إثر ذلك إلى طلب اللقاء مع "بن يوسف"، إلاّ أنّ الأمر فشل، وتتالت عقب ذلك الأحداث بشكل دفعه إلى اتّخاذ قرار العودة قصد وضع حدّ للدسائس التي حيكت ضدّه، ومصمّما على انتهاج مسار الحوار والتفاوض لبلوغ

الاستقلال، الأمر الذي مثّل ضربة قاصمة للتحالف الثامري – اليوسفي (Meynier, 1945, p.138-139) في سبيل استرجاع "الزعامة" المغتصبة.

وفي المقابل تباينت المواقف التي تبنّاها أنصار "صالح بن يوسف" عن تلك التي أبداها مساندو "الحبيب بورقيبة"، وهو ما جعلهم في شقاق دائم معهم، ودفع "بن يوسف" إلى انتهاج مسار مغاير تمثّل في رصّ صفوف أعضاء الحزب الحرّ الدستوري الجديد، وتوحيدهم لمجابهة المدّ "البورقيبي"، إلاّ أنّ "بورقيبة" ما انفكّ يلجأ إلى أفكار وخطوات كثيرا ما تزيد من نقمة "اليوسفيين" تجاهه معتبرين أنّ النهج الذي يتّبعه سيقود البلاد نحو المجهول، وداعين إياه إلى انتهاج تمش عقلاني. (الشابي، 1990، ص 40).

واعتبرت سنة 1943 نقطة التحوّل الجذرية في تاريخ العلاقة بين التيارين، وتضارب المواقف بينهما في الطرائق الواجب إتباعها، وتحديدا عقب إطلاق سراحهما من السجن بعد حملة الاعتقالات التي طالت أفراد الحزب. وقرّر "بن يوسف" التصعيد، وضرورة الخروج في مظاهرات حاشدة منددّة باعتقال الباي، ومستغلّين تواجد قوّات المحور على الأراضي التونسية، ونادى "الحبيب بورقيبة" خلاف ما ارتآه "اليوسفيين" بضرورة التزام الحياد في الخلاف الدائر بين الحلفاء والمحور، وهو ما لم يرق للأهالي إلى جانب مغادرته البلاد إلى مصر وهو ما زاد من سخطهم. (Benslimane, et al, 1995, p.99)

واتُّهم "بورقيبة" عقب عودته إلى تونس بالتواطؤ مع المستعمر الذي سهّل رجوعه، واعتبر "اليوسفيون" ذلك خروجا عن مبادئ الحزب، وضربا للمصلحة الوطنية. وزادت فترة الخمسينيات من التناقضات بين الطرفين، خاصّة على إثر اندلاع شرارة المقاومة المسلّحة في 18 جانفي 1952، وتعمّقت الأزمة، خاصّة بعد دعوة السلطة الفرنسية لـ "بورقيبة" قصد التفاوض حول مبدأ الاستقلال شريطة تسليم المقاومين للسلاح، وهو ما تمّ رغم معارضة البعض أمثال "الطاهر لسود". (ونّاس، 2008، ص 58)

وكان لـ "بن يوسف" نفس الموقف الرافض للرضوخ، وجاء على لسانه "إنّ الشعب التونسي يرفض تلك الاتّفاقيات وهو عازم على إحباطها بجميع ما لديه من وسائل، وعليه فإنّ توقيع الاتّفاقيات، وفرضها على الشعب بمعناه إعلان الحرب عليه". (شاطر، 2005، ص 181)

وأمضيت في الثالث من جوان سنة 1955 اتّفاقية الاستقلال الداخلي (السيد، 2004، ص 138)، والتي لاقت سخط "اليوسفيين" الذين اعتبروا ذلك إخلالا بمبادئ الحركة الوطنية، وخروجا عن المسار المخطّط له، وخيانة موصوفة، وخطوة إلى الوراء، منادين بوجوب مواصلة المقاومة طالما أنّ بعض القطاعات ما زالت تحت سيطرة المستعمر من قبيل الخارجي والدفاع.

وصرّح "بن يوسف" في هذا الصدد قائلا "إنّ هذه الاتّفاقيات تشكّل خطرا على وجودنا واستقلالنا، إنّني متأكّد، ما من قوّة ستقدر على مقاومة التيار الشعبي. سوف نسير معا اليد في اليد نحو الهدف الأعلى، أي تحرير بلادنا نهائيا من النظام الاستعماري، وهذا لا يكون إلاّ بالاستقلال التامّ". (الجمّالي، 1984، ص 121)

ومجمل القول أنّ نمط التنشئة الاجتماعية والمسار الأكاديمي كان لهما عميق الأثر في نحت ملامح الشخصيات "الزعاماتية" التي وسمت تاريخ المقاومة التونسية، وتحديدا منذ أواسط أربعينيات القرن العشرين حتّى بداية ستينيات القرن ذاته. ويعدّ تباين المواقف بين الطرفين وليد الظرفيات التي عاشاها، والتي لعبت دورا جوهريا في خطّ معالم السياسة التونسية والسيادة الخارجية.

وقد أفرزت الاتّجاهات المتناقضة بين "صالح بن يوسف" و"الحبيب بورقيبة" نوعا من الحراك السياسي خلال فترة الأربعينيات دفع السلطة الاستعمارية في نهاية المطاف إلى الرضوخ، والقبول بمبدأ التفاوض الذي نادى به "بورقيبة"، بيد أنّ ذلك

لا ينفي الدور الذي لعبه "بن يوسف" في رصّ الصفوف لمجابهة غطرسة العنصر الفرنسي الممعن في اغتصاب مبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها.

4- الخاتمة:

رغم ما أسلفنا ذكره تتلخَّص حدود البحث في الموضوع الذي اقتصر على نماذج من الزعماء السياسيين دون سواهم رغم أنّ الفترة نفسها كانت حبلى بعديد الأحداث السياسية والشخصيات التي حازت ثقة الشعب وتعاطفه، إضافة إلى اقتصار هذه الأمثلة على مجال جغرافي محدّد، الأمر الذي قد يحدّ من إمكانية تحديد معالم الزعامة بشكل أكثر وضوحا.

وتضمّن البحث دراسة شخصيتين سياديتين وسمتا تاريخ تونس المعاصر، وهما من أقطاب المقاومة السياسية خلال الفترة موضوع الدرس، وذلك رغم توافر العديد من الرموز الأخرى التي كان لها دور جوهري في تحديد مصير البلاد خلال أحلك الفترات التي عاشتها، بيد أنّ التقارب في التكوين الأكاديمي من ناحية، إلى جانب التناقض الإيديولوجي من ناحية أخرى دفعنا إلى التطرّق إلى أبرز زعماء المقاومة السياسية التي غيرت مسار التاريخ الاستعماري.

وأبرز ما يمكن استخلاصه أن الظواهر الاجتماعية وخاصّة منها قضية "الزعامة" لا تعترف بحدود الزمان والمكان، فهي متغيرة بناء على الحقبات التاريخية التي تتنزّل فيها، إلاّ أنّ التغير لا يشمل الجوانب اللّغوية التي وقع البتّ فيها من طرف المختصّين في فقه اللّغة، بل يشمل المعنى الاصطلاحي الذي واكب المتغيرات الزمنية والمكانية إلى درجة استحال الوقوف على تعريف موحّد.

ووجب بناءً على الصعوبات والعوائق المشار إليها الفصلُ بين خصال الفرد وانتماءاته وبين الزعامة قصد بلوغ مناصب القيادة المحايدة التي تراعي مصلحة الأمّة بعيدا عن التجاذبات السياسية والتوجّهات الحزبية والفلسفات الإيديولوجية تماما كما يجب الحرص على النأي بالحكومات والساسة عن تبنّي الأفكار السياسية الفاشية التي تزيد من النزعة التسلّطية للزعيم أو الحاكم، وهو ما يؤكد ضرورة أن ينسجم المفهوم في مجمله مع متطلبات الحياة اليومية للرعية، وأن يتجاوز مستوى إشباع رغبات القيادة والتحكّم لمجرّد إثبات الذات.

5- قائمة المراجع:

ابن خلدون، عبد الرحمان. (2005). المقدّمة. الطبعة الأولى. (تقديم وتعليق عبد السالم الشدّادي). المغرب. الدّار البيضاء.

أبو الحسين زكرياء أحمد، بن فارس بن زكريا. (2017). معجم مقاييس اللّغة. طبعة خاصّة. الجزء الثالث. تحقيق وضبط عبد السلام محمّد هارون. سوريا. دار الفكر للنشر والتوزيع.

بقيرات، عبد القادر. (2003). محاضرات في السيادة والعولمة ألقيت على طلبة الماجستير. الجزائر. جامعة الجزائر.

بوشعير، سعيد. (1989). القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة. الجزء 1. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية.

تونسي، عامر. (2000). قانون المجتمع الدوّلي المعاصر. الجزائر. دار المطبوعات الجامعيّة.

جرينت، كيث. (2013). القيادة: مقدّمة قصيرة جدّا. (الطبعة الأولى). (ترجمة حسين التلاوي). مصر. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

جلّاب، ذهبية، ودين، زهرة. (2017). مفهوم السيادة عند توماس هوبز وأثرها على الفكر المعاصر. رسالة ماجستير. قسم الفلسفة. الجزائر. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة الجيلالي بونعامة.

جمال الدين الأنصاري، محمد بن مكرم ابن منظور. (1993). لسان العرب المحيط. المجلّد الخامس. بيروت. دار صادر .

الجويلي، محمّد. (1972). الزعيم السياسي في المخيال الإسلامي: بين المقدّس والمدنّس. تونس. دار سراس للنشر.

حسين الطعّان، عبد الرضا. (1981). الفكر السياسي في العراق القديم. بغداد. دار الرشيد.

حياوي أغراس، سليم. (2015). الزعامة السياسية. مجلّة الكليّة الإسلاميّة الجامعة. المجلّد 10. العدد (36): 715-748.

سعيد، الصافي. (2002). بورقيبة سيرة شبه محرّمة. الطبعة الثانية. تونس. رياض الرايس للكتب والنشر.

السناري، محمّد. (2006). القانون الدستوري – نظرية الدولة والحكومة، دراسة مقارنة. القاهرة. دار الفكر العربيّ.
السوفي، عمّار. (2006). عواصف الاستقلال، رؤية في الخلاف اليوسفي – البورقيبي (جذوره وتداعياته من ثامر إلى الشرايطي). تونس.
السيد، محمود. (2004). تاريخ دول المغرب العربي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا. الإسكندريّة. مؤسسة شباب الجامعة.
الشابي، المنصف. (1990). صالح بن يوسف حياة كفاحٍ. الطبعة الأولى. تونس. دار الأقواس للنشر.
شاطر، خليفة. (2005). تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية والاستقلال. ج 3. تونس. مركز الدراسات والبحوث الاقتصاديّة والاجتماعيّة.
صالح حسين، جمعة. (1998). القضاء الدوّلي وتأثير السيادة الوطنيّة في تنفيذ الأحكام الدوليّة مع دراسة تحليليّة لأهمّ القضايا الدوليّة. القاهرة. دار النهضة العربية.
صلاح الدين، أحمد حمدي. (2002). دراسات في القانون الدوّلي. مالطا. منشورات ELGA.
غرادين، خديجة. (2015). إشكاليّة السيادة وتداخل الإنسانيّ – حالة الدول العربيّة. رسالة ماجستير. الجزائر. كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة. قسم القانون العامّ. جامعة تلمسان.
غضبان، مبروك. (2005). التّصادم بين العولمة والسيادة – حقوق الإنسان نموذجا. الجزائر. محاضرات ألقيت بجامعة سطيف.
الفاضل الجمّالي، محمّد. (1984). المغرب العربي ومؤتمر باندوغ. المجلّة التاريخية المغاربية. العدد (1): 121-135.
مفتي، محمّد أحمد علي. (1991). السيادة وثبات الأحكام في النظرية السياسية الإسلامية. المملكة العربية السعودية. مركز بحوث الدراسات الإسلامية. جامعة أمّ القرى.
موسى، أمال. (2006). بورقيبة والمسألة الدينية: إلى أيّ حدّ طغى التوتّر في علاقة الدينيّ بالسياسيّ؟. تونس. دار سراس.
المولدي، الأحمر. (2009). الجذور الاجتماعيّة للدولة الحديثة في ليبيا: الفرد والمجموعة والبناء الزّعاميّ للظّاهرة السياسيّة. رسالة دكتورا منشورة. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربيّة.
نسيب، أرزقي. (1989). مستقبل السيادة والنظام العالمي الجديد. المجلّة الجزائريّة للحقوق والعلوم الإداريّة والقانونيّة. ج (36): 84-93.
ونّاس الزريبي، الهادي. (2008). الطاهر لسود: القيادة العامّة لجيش تحرير شمال إفريقيا. ط 1. تونس.
وهبة، مراد. (2007). المعجم الفلسفيّ. ط 5. القاهرة. دار القباء الحديثة.
ياسين العيسي، طلال. (2010). السيادة بين مفهومها التّقليديّ والمعاصر، دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر. مجلّة جامعة دمشق للعلوم الاقتصاديّة والقانونيّة. المجلّد 26. العدد (1): 47-48.

Bastos, F. (2014). En finir avec le charisme. Bernadou. Laingoux, Bastos (dir.). Que faire du charisme? Retours sur une notion de Max Weber. Rennes. PUR, 217-235.
Benslimane, Ali. (2014). Bourguiba (1901 – 1989), 2 vol. Revue française d'histoire d'outre-mer. Tome 82, N°(306), 99-100.
Bernard, Bass., & Ruth, Bass. (2008). Handbook of Leadership, Theory, research and Managerial Applications (4th edit). New York. Free Press.
Carlier, Omar. (1999). Belkhodja Tahar, les trois décennies Bourguiba. Vingtième Siècle. Revue d'histoire, N°(63), 183-196.
De Cock, Laurence. 2000). Quelques réflexions sur le bourguibisme autour du livre de Tahar Belkhodja, les trois décennies Bourguiba. Revue française d'histoire d'outre-mer. Tome 87, N° (328-329), 362-375.
Jean-Jacques, Rousseau. (S.D). Du contrat social ou principes du droit politique. Livre II. Chapitre 2.
Kleffens. (1953). Sovereignty in international law. RCADI.
Kraiem, Mustapha. (2002). L'Etat de Bourguiba et les élites tunisiennes. Horizons Maghrébins–Le droit à la mémoire, Réalités tunisiennes: l'état de manque. Politique. Economie. Société. Culture. Le haut – atlas marocain: vie sociale et cultures en terrasse, N°(46), 90-99.
M Ludwigk, Arnold. (2002). King of the Mountain, the Nature of Political Leadership. The University Press of Kentucky.
Meynier, Gilbert. (1987). Cohen Bernard, Bourguiba, le pouvoir d'un seul. Vingtième Siècle. Revue d'histoire, N°(14), 139-147.
Meynier, Gilbert., & El Ganari, Ali. (1935). Bourguiba le combattant suprême. Vingtième Siècle. Revue d'histoire. Nouveaux enjeux d'une décennie: fascismes. Antifascismes, N°(11) 138-151.
Richard, T Morris., & Melvin, Seeman. (1950). The Problem of Leadership: an Interdisciplinary Approach. The American Journal of Sociology, N °(2), 149-157.

Robert, House. (1997). The Social Scientific Study of Leadership: Quo Vadis?. Journal of Management, N °(3), 409-474.
Sarayarah, Y., & K, Servant. (2004). Leadership in the Bedouin Arab Culture. Global Virtue Ethics Review. Volume Five, N°(3), 58-79.
Silvera, Victor. (1951). Les réformes tunisiennes de février 1951. Rev. Jur. et Pol. De l'Union Française, t. V, 40 – 44.
Sraieb, Noureddine. (1966). Le problème franco-tunisien est un problème de souveraineté. Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°(1), 208-217.
Weber, Max. (1971). Economy and Society. Paris. California Press. Berkley-Los Angeles-London (the Three Pure Types of Authority)/Economie ET société.